ESCWA

تحديث القطاع العام

أهداف برنامج تحديث القطاع العام

يهدف برنامج تحديث القطاع العام إلى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو مرحلة ما بعد النزاع لتمتين أطرها التنظيمية والمؤسسية؛ وتعزيز كفاءة الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وممارسة الحكم الرشيد القائم على المشاركة، وذلك على المستويين الوطني ودون الوطني؛ وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة. ويؤدي العجز في التنسيق بين كل من عمليات وضع السياسات والتخطيط وإعداد الميزانية إلى وضع ميزانيات ضعيفة على المستوى الكلي والاستراتيجي والعملي.

الإنجازات اللازمة لتحديث القطاع العام

- دعم المبادرات الهادفة إلى اعتماد اللامركزية في توفير الخدمات وتحقيق الحكم المحلي.
- إصلاح عدد من أهم مجالات القطاع العام، مثل حكم القانون وقطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.
- دعم الإصلاحات في كافة القطاعات لتحسين إدارة التنمية، وتعميم المساواة بين الجنسين، وتطبيق الحكومة الإلكترونية، وإعداد الإحصاءات الوطنية.
- وضع السياسات الضرورية وإنشاء الآليات اللازمة لتمكين الحكومة من إدارة عملية تحديث القطاع العام.

تحديث القطاع العام من خلال إصلاح عدد من المجالات

- **حقوق الإنسان**: دعم حق الإنسان في العمل، وحقوق العمال، والحق في الحصول على أجر؛ وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على وظيفة في القطاع العام.
- **المساواة بين المرأة والرجل**: دعم إدارة القطاع العام وتوفير الخدمات الأساسية بشكل يراعي المساواة بين الجنسين.
- **توفير فرص العمل**: تعزيز كفاءة البنى الأساسية للعمل في القطاع العام، وتحسين ظروف العاملين فيه والاستحقاقات المتوفرة لهم، وإنشاء هيئة عليا للخدمة المدنية، وتحديد الخطوات اللازمة لإدارة التطور المهني.
- **مكافحة الفساد**: تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في مجالي الإدارة العامة وآليات تقديم الخدمات.
- **الاستدامة البيئية**: دعم تنفيذ البرامج الصديقة للبيئة في قطاعات المياه والصرف الصحي والصحة.

13-0343

www.youtube.com/user/UNESCWA_
www.facebook.com/ESCWA.org

E/ESCWA/ECRI/2013/Technical Paper.3

برنامج تحديث القطاع العام العراقي
Iraqi Public Sector Modernisation Programme

أنشطة الإسكوا المنفذة بالشراكة مع هيئات أخرى

- دعم مشاركة مجموعة من كبار المسؤولين العراقيين في بعثة دراسية حول الحكم المحلي والمشاركة، جرى تنظيمها في مقاطعتي بييمونتي وترينتو في إيطاليا، في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وذلك بالشراكة مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية.
- دعم مشاركة مجموعة من كبار المسؤولين العراقيين في بعثة دراسية حول المالية الفدرالية واللامركزية، جرى تنظيمها في أوتاوا وأدمنتون وماكموري في كندا، في تشرين الأول/أكتوبر 2012، وذلك بالشراكة مع معهد الحوكمة، وهو مؤسسة معنية بقضايا الحوكمة لا تتوخّى الربح مقرّها كندا.
- دعم مشاركة مجموعة من كبار المسؤولين العراقيين في بعثة دراسية بعنوان مراجعة القانون 21، جرى تنظيمها في أوتاوا، كندا، في شباط/فبراير 2013، وذلك بالشراكة مع معهد الحوكمة. ويعرف القانون 21 بقانون المحافظات غير المنتظمة في الإقليم، ويدعو إلى اعتماد اللامركزية من أجل تحسين توفير الخدمات في جميع أنحاء البلد.
- المشاركة في ورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي، نظمها المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات ومعهد كردستان للإدارة العامة في اربيل، العراق، في تموز/ يوليو 2013.
- المساهمة في عدد من الأنشطة التي أدت إلى إقرار البرلمان العراقي للقانون 21 في آب/أغسطس 2013، وإلى اعتماد الحكومة العراقية لاتفاق تقاسم التكاليف في أيلول/سبتمبر 2013.

النتائج والتوصيات

- تعزيز كفاءة المؤسسات والعمليات والأطر التنظيمية المتصلة بالحكم على الصعيدين الوطني والمحلي.
- دعم مشاركة المرأة لتحقيق التوازن بين الجنسين ضمن الحكومة العراقية الحالية.
- تكييف الأنشطة والنُهج المعتمدة لتحديث القطاع العام حسب السياق السياسي في مختلف مناطق العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان.

المستفيدون

مسؤولون في معهد كردستان للإدارة العامة، والمركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات؛ ومسؤولون حكوميون؛ ومدراء عامون؛ ومدراء أقسام؛ وممثلون عن مجالس المحافظات في بغداد والبصرة والأنبار؛ وممثلون عن وزارة التخطيط ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الخصائص السكانية في العراق

مجموع السكان	33.4 مليون
النسبة الإجمالية للإنفاق العام في مجال الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	8.0
معدّل وفيات الأمهات (لكل 100 000 ولادة حية)	24.0
عدد الوحدات والمراكز التي توفر الرعاية الصحية الأولية (لكل 10 000 نسمة)	0.7
معدل العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	72.7
مجموع الأسر المعيشية التي تستخدم مصادر غير آمنة لمياه الشرب (بالنسبة المئوية)	20
مجموع السكان الذين يحصلون على مصادر محسّنة للمياه على نحو مستدام (بالنسبة المئوية)	70.6

المصدر: *United Nations Country Statistical Profiles (2012) : Iraq Country Profile*.

ESCWA unicef UN WOMEN World Health Organization

برنامج تحديث القطاع العام في العراق

برنامج تحديث القطاع العام في العراق هو برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والعراق مدته خمسة أعوام (2010-2015). والهدف منه دعم حكومة العراق لتحديث القطاع العام، من خلال اعتماد استراتيجية لإصلاح الحكم وتحسين توفير الخدمات للمواطنين تقوم على المشاركة واللامركزية. ويمول صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق هذا البرنامج، برأسمال إجمالي قدره 19,951,063 دولار أمريكي للمرحلة الأولى من التنفيذ و17,845,412 دولار أمريكي للمرحلة الثانية.

مساهمات الإسكوا

- تناولت أنشطتها قضايا هامة، منها تنمية القطاع العام والإدارة العامة وتعزيز الهوية الوطنية من خلال التربية المدنية.
- شجّعت المؤسسات التعليمية على تعزيز كفاءتها من خلال اعتماد نظم للإدارة في المدارس تسمح بمساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ومجالس الأهل والمعلمين فيها.
- نفذت عددا من مبادرات بناء القدرات وإصلاح القطاع الخاص الهادفة إلى تعزيز الحكم، وذلك من خلال تقديم الدعم لوضع سياسات الحكم القائم على المشاركة، واللامركزية، والحكم المحلي. وتستند هذه السياسات إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتهدف إلى تنمية روح المواطنة.
- ساهمت في تسهيل النهوض بالمؤسسات الوطنية على المستوى الفدرالي وأيضاً على مستوى الأقاليم والمحافظات، بهدف تحسين نوعية الخدمات الأساسية وإنشاء آليات تتسم بالشمول والشفافية لتوفيرها.
- قدمت الدعم لبناء رأس المال المؤسسي من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من برامج تبادل المعارف.

أهداف البرنامج

- تعزيز الإطار التنظيمي للحكومات الوطنية والمحلية والمؤسسات التابعة لها والعمليات التي تقوم بها.
- دعم القدرات المحلية لوضع الخطط اللازمة لإصلاح القطاع العام وضمان حقوق الإنسان ولتنسيق هذه الخطط وتنفيذها ورصدها.
- وضع استراتيجية للتنمية المستدامة تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقق التوازن بينها.
- استكمال تنفيذ تعداد الخدمة المدنية لدعم عمليات إحصاء عدد العاملين، وتحقيق التوازن بين الجنسين، ومنع التلاعب بالأجور، وتحقيق الاستدامة المالية.
- دعم صياغة قانون عصري للخدمة المدنية لتنظيم الإصلاحات الإدارية والترتيبات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين.
- وضع آلية لتنفيذ استراتيجية الحكومة تحدد حجم الهيئات الحكومية المقرر إنشاؤها على الصعيدين الوطني ودون الوطني وشكلها وولايتها ومهامها.
- تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما دعم المساواة بين الجنسين؛ وتمكين المرأة؛ وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية؛ وتخفيف حدة الفقر والجوع.

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح 6501 2023، صندوق بريد 11-8575 ، بيروت، لبنان.

هاتف: 961-1-981501+، فاكس: 961-1-981510+، www.escwa.un.org.